لغات التخصص والمصطلحات العلمية

نجوى مغاوي
جامعة بومرداس

تمهيد:

ترتبط لغات التخصص بالمعرفة متخصصة أياً كان نوعها، و هي من هذا المنظور تعتبر وسيلة لنقل العلوم والمعارف. ومن ثمّ فإنّ أهم ما يميزها هو أنّها ذات مفاهيم دقيقة، وواضحة لا مجال فيها للغموض والالتباس. ولذا فهي لا تختلف كثيراً عن لغة التواصل اليومي (اللغة العامة أو المشتركة) إلاّ من حيث أنّها تؤدي وظيفة رئيسية تتلخص في كونها الإطار المسؤول عن تبليغ المعارف المتخصصة. موازاة مع ذلك فإنّ أبرز سمة تطبعها هي أنّها تحوي كماً معتبراً من المصطلحات التي لا يمكن أن تستغني عنها بأيّ شكل من الأشكال، هذه المصطلحات التي كانت في الأصل مفردات خرجت عن إطار اللغة العامة المتداولة إلى إطار أضيق هو مجال التخصص الذي تقيد وتضبط مفاهيمه، باعتبار أنّها تمثل واقعاً لغوياً محدوداً من حيث الجماعة المتخصصة التي توظفه.

إنّ المصطلحات هي أدوات واصفة للعلوم وهذا يعني أنّها جزء لا يتجزأ منها لهذا السبب فالكثير من الدارسين الذي يخوضون في مجال لغات التخصص نجدهم يركزون اهتماماتهم على المصطلح بشكل خاص، متناسين البناء اللغوي العام الذي يرتكز عليه هذا النمط من اللغات الذي لا يقف عند حدود الوحدات الإفرادية فقط، بل يتعدّاها إلى بنى لغوية أخرى تشمل كل أنواع العلاقات التي تربط بينها، إضافة إلى أشكال الضوابط والقواعد التي تحكمها.

من هذا المنطلق فإنّ من بين أهمّ الأدوار التي تلعبها المصطلحات في تحديد مسار لغات التخصص هو أنّها تعتبر

المسؤول الأول عن تحديد درجة تخصصها، إذ المعروف أنّه كلّما اقتربت مصطلحات تخصص ما من العامة، كلّما ارتفعت نسبة مستعمليها ممّا يستلزم قلة درجة تخصصها، بينما ترتفع هذه الدرجة كلّما انحصرت مجالات استعمالها في مجموعة من المستخدمين.

على هذا الأساس ارتأينا أن نتناول في موضوع مداخلتنا نقطة أساسية تعدّ العلامة المميزة للغات التخصص وهي المصطلح، ومحاولة منّا للتوسع في هذا المبحث، حصرنا المعالم الأساسية لمداخلتنا في محورين أساسيين: أوّلهما تحدثنا فيه عن مفهوم المصطلح العلمي، وكلّ ما يتعلق به (أنواعه، خصائصه، أصنافه...) أمّا المحور الثاني فقد حاولنا أن ندخل به في صلب الموضوع العام للملتقى، فخصصناه على هذا الأساس للحديث عن علاقة المصطلح بلغات التخصص من خلال الإشارة إلى أهم وظائفه، إضافة إلى ملامح التأثير والتأثر بينهما، متعرّضين في سياق ذلك إلى أهم الفوارق بين المصطلحية ولغات التّخصص، في حين خصّصنا الموضوع الأخير للبحث في المشاكل التي تتعلق بالمصطلح والتي لها انعكاسات مباشرة على لغات التخصص.

أوّلا:ماهية المصطلح العلمي:

1- تعريف المصطلح العلمي:

تعود لفظة مصطلح في اللغة العربية إلى الجذر الثلاثي (صلح) والذي تتفق المعاجم العربية التراثية في أنّه يعني "...ضدّ الفساد" ثم ما لبثت أن اكتسبت دلالة أخرى هي الدلالة المتعارف عليها حاليا، و هي الاتفاق على تسمية أمر ما تسمية معينة، أمّا عن صياغتها اللغوية فقد اختلفت الدراسات المعاصرة في تحديدها فانقسمت على إثر ذلك إلى اتجاهين رئيسيين هما:

- الاتجاه الأول: يرى بأنّها "مصدر ميمي من الفعل "اصطلح" نقل إلى الاسمية بتخصيصه لهذا المدلول الجديد"[181].

- الاتجاه الثاني يرى بأنّها اسم مفعول لذات الفعل – اصطلح- على تقدير متعلق بمحذوف أي (مصطلح عليه).

ومع اختلاف تفسير نوع الصيغة اللغوية التي تتعلق بكلمة (مصطلح) لكن الأمر الذي لم يُختلف فيه هو أنّ المصطلح عنصر متّفق عليه، مع الإشارة إلى أنّ قضية الاتّفاق هاته هي الأخرى هناك من لا يعتبرها شرطا أساسيا في اكتساب الكلمة العامة طابعاً اصطلاحياً بدليل أنّنا نجد قضية الاتفاق والمواضعة مطروحة في بعض التعاريف العربية والغربية التي حاولت تحديد مفهوم هذه الكلمة أي (مصطلح)، بينما لا نلمسها في تعاريف أخرى على الصعيدين التراثي والمعاصر. يقول الجرجاني: "الاصطلاح عبارة عن اتّفاق على تسمية شيء باسم ما بعد نقله عن موضعه الأول"[182]، أمّا الزبيدي فلا يخص الاصطلاح بمجال التسمية فقط، وإنّما يجعله ذا طابع عام إذ يقول: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[183].

لا تتوقف قضية المواضعة والاتفاق على التعريفات العربية فقط – كما أشرنا سابقاً- وإنّما الفكرة نفسها تطرّقت إليها تعريفات غربية، منها التعريف الذي أوردته المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) في توصيتها رقم 1087 والصادرة عن اللجنة التقنية: "هو أي رمز يتفق **عليه** للدلالة على مفهوم، ويتكوّن من

---

181 – محمود ابراهيم كايد، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلّة التراث العربي، دمشق، ع97، ، رمضان 1426، ص115

182 – علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص28.

183 – محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، بنغازي، م2، مادة (صلح).

أصوات مترابطة، أو من صورها المكتوبة (الحروف)، وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة"[184]. إنّ اشتراط الاتفاق في قضية المصطلح تعدّ في الأصل أمراً أساسياً حتى وإن كانت دائرة هذا الاتفاق ضيّقة بحجم أهل الاختصاص فقط، لأنّ الاتفاق على تحميل كلمة ما دلالة اصطلاحية معيّنة هي التي تضمن لها الذيوع والتداول بين المختصين وغيرهم. ومع ذلك فإنّ الاتجاه الثاني لا يشترط الاتفاق على وضعه وإنّما اشترط أن يستقرّ معناه، وبالتالي استخدامه، متناسين أنّ الاتفاق هو العامل الرئيسي في عملية الوضع الاصطلاحي لأنّه يضمن قبولها، ومن ثمّ تداوله.

وبعيداً عن قضية الاتفاق والمواضعة فإنّ التعاريف التي تناولت مادة (مصطلح أو اصطلاح) خاصة التعاريف المعاصرة، قد تمحورت جلّها حول فكرة واحدة تتجلى في ربط المصطلح بمفهوم محدّد في إطار مجال معرفي معين، وبالتّالي فقد حصرت استعماله في فئة متخصصة. إنّ أقدم تعريف أوروبي له يجعله "كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدّد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد"[185]. لكنّ هذا التعريف رغم قدمه فإنّه يبقى عاجزاً عن الإحاطة الشاملة بمفهوم كلمة "مصطلح" لأنّ تركيبة المصطلح – كما سنرى لاحقاً- لا تتوقف عند حدود الجانب الإفرادي فقط أي كلمة واحدة، وإنّما يتسع ليشمل ضمائماً و أنماطاً تركيبية متنوعة، كما قد يتقلص ليصل إلى أقلّ

1- UNISCO, Paris 1987,manuel de terminologie, felber H. p3

2- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، دت، ص 17.

3- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، سلسلة الكتاب الطبيّ الجامعي، البرنامج العربي لمنّظمة الصحة العالمية، 2005، ص25، 26، بتصرف

من الكلمة الواحدة في حدّ ذاتها ليدخل بذلك في بؤرة الرموز والمختصرات، ولذلك فإنّ التعريف الأنسب الذي استطاع أن يشير إلى مختلف الأشكال التعبيرية التي ينطوي تحتها المصطلح هو التعريف الذي أوردته شبكة تعريب العلوم الصحية ومعهد الدراسات المصطلحية ونصّه: "المصطلح هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما مجرّداً أو محسوساً داخل مجال من مجالات المعرفة"[186].

ولكي يرقى اللفظ إلى مرتبة المصطلح ويدخل في مجال التخصص العلمي يرى "أحمد مطلوب" أنّه يجب أن يخضع للشروط التالية:

"- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.

- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد، ومدلوله اللغوي (العام).

- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد"[187].

2- أصناف المصطلحات: تقسم المصطلحات لاعتبارات كثيرة ومتعدّدة نقف عند أهمها:

أ- **أقسام المصطلح تبعا لدرجة الاتفاق والاصطلاح عليه:** وُجد من المتخصصين من صنّف المصطلحات قياساً على هذا المبدأ، أي مستوى الاتفاق والتواضع عليه فكان بذلك ثلاثة أصناف رئيسية هي:

"- المصطلح قويّ الاصطلاحية: وهو الذي لقي قبولا ورسخ في الاستعمال.

---

1 – أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ج1، ص10، 11.

2- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص27.

- المصطلح ضعيف الاصطلاحية: وهو الذي لا يلقى رواجا كبيرا، بحيث يتردد المتخصصون في استعماله، أو يجد مصطلحا أخر ينافسه فيتغلّب عليه.

- المصطلح المرّشح للاصطلاح: هو ما تمّ اقتراحه، ومازال بعد في مرحلة الاختبار"[2].

ب- **أصناف المصطلحات تبعاً لنوعية مدلولاتها:**

يحيلنا التعريف السابق إلى نوعية المفاهيم التي ترتبط بها المصطلحات، فقد تكون ذات طابع محسوس أو مجرّد، وتبعا لذلك فقد ارتأى بعض اللغويين المحدثين إلى التمييز بين المصطلحات التي تبدو للكثيرين أنّها تندرج كلها في إطار المصطلح العلمي، الذي يعدّ نمطاً من أنماط مصطلحية متعددة له خصوصيته التي تميزه عن باقي الأنماط، وتبعا لهذا التصنيف تقسّم المصطلحات إلى صنفين رئيسيين هما:

"- المصطلحات التقنية : تعيّن ذوات مادية موجودة أو مستحدثة كالهاتف، والحاسوب والأقمار الاصطناعية...

- المصطلحات العلمية والمعرفية: تعيّن مفاهيم مجرّدة – في الغالب- لا يمكن قيام علم أو معرفة دون وجودها"[188]، كونها الركيزة والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها المعارف كلّها كما سنرى لاحقاً.

ج- **أقسام المصطلح باعتبار اللفظ**: يراعى في هذا النوع عنصر الشكل الذي يظهر فيه المصطلح ومن ثمّ فقد تمّ تصنيفه – على هذا الأساس- وفقاً لعدة اعتبارات، كعدد ونوع المورفيمات التي يتكون منها إذا كان مركباً، وطبيعة صيغته الاشتقاقية إذا كان مشتقا... إلى غير ذلك من الخصائص التي تصنع الهيئة الخارجية للمصطلح.

د -أقسام المصطلح باعتبار أصالته في اللغة : تختلف المصادر اللغوية التي تؤخذ منها المصطلحات فمنها ماهو

[188]–علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبيّة، ص 27.

أصيل في اللغة، ومنها ماهو غريب وافد إليها من لغات أخرى، وبناءاً على هذه الاعتبارات فهو ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** يتّضمن المصطلحات التي تولد في أصل وضعها بدلالة اصطلاحية، نقلتها المعاجم العامة، ومن ثمّ فإننا لا نحتاج في هذه الحالة إلى تحوير المعنى الوضعي الأول ليتلاءم مع المفهوم الجديد المراد تسميته بناء على علاقة المناسبة أو المشابهة بين الطرفين. لأنّ هذا النوع من المصطلحات يجمع بين الطابع اللغوي والاصطلاحي في وقت واحد، من أمثلة هذا النوع نذكر: الذهب، الفضة، الرصاص، .....

- **النوع الثاني:** من هذا القسم يضمّ المصطلحات التي كانت في أصلها كلمات عامة ثم اكتسبت في وقت لاحق دلالات اصطلاحية جديدة، "ومن ثمّ فقد تكون العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الحقيقي ظاهرة حقيقية، أو خفيّة حقيقية تحتاج إلى نظر وتأمل، أو مجازية لمشابهة أو سببيّة أو تضاد أو مكان أو زمان وغيرها من علاقات المجاز المرسل فواضع المصطلح يضعه لأيّ من ذلك"[189]، ونظراً لتعدد العلاقات التي تربط الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية فإنّ أكثر المصطلحات العلمية والتقنية بنيت على هذا الأساس، من ذلك مثلاً (مصطلح وظيفة) الذي كان يدلّ في أصل وضعه - وتحديداً في ثقافة القرن الرابع للهجرة- على المال، ثم أصبح يدلّ فيما بعد على ماهو سبب في الحصول على المال أي منصب العمل (الوظيفة).

- **النوع الثالث**: وتمثله المصطلحات الوافدة من لغات أخرى ومن ثمّ يعتمد المتخصصون في نقلها على آليتين أساسيتين هما:

189– سعيد بن محمد القرني، أثر الفهم اللّغوي في فهم المصطلحات العلمية، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة، واللّغة العربية وآدابها، ج17، ع29، صفر 1425، ص 593.

- الاكتفاء بنقل المعنى دون اللفظ وذلك بالاعتماد على الترجمة بمختلف أنواعها وتقنياتها.

- نقل المعنى واللفظ معاً ويتم ذلك بواسطة التعريب، و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المصطلحات المنقولة عن طريق التعريب عددها أقلّ بكثير من المصطلحات المنقولة بالطريقة السابقة، لأنّ التعريب ظاهرة لا يلجأ إليها في عملية وضع المصطلحات إلاّ إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ه- أقسام المصطلح باعتبار درجة تخصصه:

تصنّف المصطلحات زيادة على ما سبق بالنظر إلى حركية المصطلح و نسبة تداوله بين اللغة العامة والتخصصات المعرفية المختلفة وهو على هذا الأساس ثلاثة أنواع:

- **مصطلحات شديدة التخصص**: لا تخرج عن سياق التّخصص الواحد، ولا توظف في غيره ممّا يجعل لكلّ علم مصطلحاته الخاصة التي ينفرد بها عن غيره.

- **مصطلحات مشتركة:** يمكن أن نجدها في أكثر من مجال معرفي، لكنّها في كلّ مجال من هذه المجالات تتفرّد بدلالة علمية خاصة، فكلّ علم مهما كان اختصاصه دقيقاً فهو يتّصل بعلوم أخرى، ومن ثمّ "فإنّ مصطلحات أيّ اختصاص كيفما كان نوعه تكتسب دلالاتها الخاصة في الاختصاص نفسه. إنّه يحددها وفق ما يمليه عليه السياق الذي يضعها فيه. وهذا هو مردّ اختلافات دلالات المصطلح الواحد باختلاف الاختصاصات والتصورات"[190]، ومن أمثلة هذه المصطلحات "العمود" التي نجدها في علوم كثيرة قد تكون متقاربة كالميكانيك (ساق مستديرة تستعمل لنقل الحركة الدورانية)، والفيزياء (كتلة سائلة ذات شكل أسطواني)، والكهرباء (مولد

190– سعيد يقطين، نظريات السرد وموضوعها (في المصطلح السردي)، مجلة نزوى، مؤسسة عمان للطباعة والنشر والإعلان، 20-06-2009. http://www.nizwa.com/articles.php?id=438

التيار الكهربائي)، وعلم الذّرة (مولد للطاقة النووية)...، كما قد تكون هذه العلوم متباعدة عن بعضها ولكنّها تشترك فيما بينها في بعض المفاهيم المتشابهة التي تستدعي توظيف نفس المصطلح، ومن أمثلته مصطلح "الفيروس" الذي تتقاطع من خلاله لغة الطب، والحاسوب، والإنترنيت... مما يؤكد لنا أنّ اللفظ لديه قابلية كبيرة لأن يشحن بمفاهيم ودلالات مختلفة. لكنّه لا يستطيع أن يؤدي دوره في مجالات التعبير العلمي المتخصص على أكمل وجه إلاّ إذا انفرد بدلالة واحدة في التخصص الواحد، باعتبار أنّ لغات التخصص "تتوخى الدّقة والدلالة المباشرة وكلتاهما سمة جوهرية في المصطلحات العلمية والتقنية"[191] التي تعدّ قوام لغات التخصص والعلامة المميزة لها.

3- خصائص المصطلح العلمي: يتوفر المصطلح العلمي على جملة من الخصائص والمقاييس التي تضمن له الذيوع والتداول بين أهل الاختصاص وغيرهم، نلخصها فيما يلي:

- يجب أن يكون المصطلح لفظاً أو تركيباً مختصراً غير مطوّل، كما قد يتضمنّ أشكالا تعبيرية أخرى ذكرتها المنظمة العالمية للتقييس (ISO.1087) إذ ترى بأنّ المصطلح هو: "تسمية لمفهوم تكون في شكل حروف أو أرقام أو رسوم تعبيرية، أو أيّ تنسيق بين هذه العناصر"[192] حيث يختلف توظيف هذه العناصر من لغة تخصص إلى أخرى وفقا لطبيعة النشاط العلمي والمعرفي الذي تتضمنّه.

- لا يجب أن يحيط المصطلح بكلّ صفات المفهوم الذي يشير إليه، إذ يكفي أن يدلّ على صفة واحدة من صفاته تحيل إلى مفهومه الكلي، شرط أن تختار الصفة المناسبة التي تميّز المفهوم عن غيره من المفاهيم التي تشاركه في بعض الصفات،

---

[191]– محمد فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص14، 15.

[192]– معجم مفردات علم المصطلح، إيزوISO– التوصية رقم 1087، تر: علي القاسمي، اللسان العربي، ع22، ص213.

لأنّ المصطلح كثيراً ما يتوافر على صفات وخصائص كثيرة زيادة على الصفة التي تحيل إليها التسمية المباشرة التي وقع عليها الاختيار، يعود سبب ذلك إلى أنّ المصطلح لا يمكنه أن "يستوفي كلّ دقائق المفهوم الذي يشير إليه، وإنّما يمنح دلالات جديدة للألفاظ مغايرة للمعنى اللغوي أو الأساسي. ومن الضروري قطعاً وجود علاقة مطابقة بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية"[193]، فالجوّال والمحمول والنّقال والخلوي ... كلها تسميات تحيل إلى صفات كثيرة تتعلّق بهذا الجهاز الذي يعرف في اللغة الفرنسية ب (Portable).

- إنّ المصطلح في أصل وضعه هو شكل من أشكال الاتفاق والمواضعة الاجتماعية، ممّا يفرض على أصحابه التّخلي عن الطابع الاعتباطي في استعماله وتداوله لأنّه سيحول دون وصول المفهوم أو الفكرة إلى المتلقي بشكل واضح، في هذا السياق يتحدّث المسدّي عن مسألة المواضعة والاتفاق التي تعدّ المسؤول الأوّل عن اصطلاحية لفظ ما، ودخوله إلى مجال الاصطلاح والتخصص، يقول: "إذا ما كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الاجتماعية، فإنّ المصطلح العلمي في سياق النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ تتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأوّل، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتّقة من جهاز إعلامي أوسع منه كمّاً وأضيق دقّة"[194].

- يعتبر المظهر الدلالي أهمّ ميزة تتحقّق فيها خصائص المصطلح مقارنة بالكلمة العامة، التي تتميّز بخاصية التعدّد الدلالي، في حين نجد أنّ الوحدة المصطلحية "لابدّ أن تكون

---

[193]– محمد المنجي الصادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1982، ص37

[194]– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص13.

بدلالة واضحة، وواحدة في التخصص الواحد"[195] وذلك بمقتضى القوانين الاصطلاحية التي تحكمها، وعلى رأسها مبدأ الدلالة الأحادية الذي يجعل طاقة المصطلح ضيّقة ومحدودة لا تتسع لأكثر من مفهوم واحد.

- يتميز مفهوم المصطلح العلمي بالصبغة العالمية إذ "بمجرد انتاجه واستعماله يكتسب صفة العالمية، ويروج مفهومه بين كلّ المختصين بغضّ النظر عن مصدره الثقافي والحضاري"[196]، أمّا الشكل الخارجي للمفهوم أي صياغته اللغوية فتختلف باختلاف اللغة التي تعتمده.

4- أركان المصطلح العلمي: نعني بأركان المصطلح العلمي الأسس والركائز التي يجب أن تكتسبها الكلمة العامة كي ترقى إلى مجال المصطلح، والتي تتلخص في ثلاثة عناصر أساسية:

أ- المفهوم: يعرّفه فيلبر فيقول: "هو تمثيل عقلي للأشياء الفردية، وقد يمثّل شيئا واحدا، أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة"[197]، ولذا يعتبر المصطلح حصيلة إتحاد التّسمية بالمفهوم الذي يكون عادة مرتبطاً بمجال معرفي معيّن، بحيث لا يمكن أن تتحدّد معالم هذا المفهوم إلاّ في ضوء هذا المجال المعرفي الذي ينتمي إليه. ممّا يعني أنّه (أي المفهوم) لا يمكن أن يتغيّر إلاّ إذا تغيّر مجاله، ف"المصطلح لا بدّ أن ينتمي إلى حقل مفهومي وداخل هذا الحقل فقط يتحدّد مفهومه، وتقوم بينه وبين باقي المصطلحات ومفاهيمها علاقات محدّدة، وإحدى خاصيات المصطلح الأساسية تكمن في انتظامه داخل نسق من المصطلحات المتعالقة معه"[198]، ووفقاً لمبدأ أحادية العلاقة الرابطة بين المفهوم والمصطلح الدال عليه، فإنّه

---

[195] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص12.

[196] – علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، ص.27

[197] – Terminologie Manuel, Helmut Felber,Paris ,1984 , P115.

[198] – علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص35

يتحتّم على المصطلح الواحد أن لا يدلّ إلا على مفهوم واحد داخل المجال الواحد، فالأحادية من هذا الباب إذن مشروطة في الطرفين معاً. وتظهر أهمية المفهوم بالنسبة للمصطلح في كونه المسؤول الأوّل عن تحديد مضبوط ودقيق لدلالة المصطلح، ولذا فإنّ عدم وضوح المفهوم يشكل حاجزا كبيرا في عملية اختيار المصطلحات المناسبة لتسمية المفاهيم المقصودة.

ب- الرمز اللغوي: نعني به اللّفظ الذي يختاره الواضعون للدلالة على مفهوم ما، سواء تعلّق الأمر بوضع اللفظ، أو بنقله من لغة إلى أخرى (ترجمة أو تعريباً)، لكنّ عملية الاختيار هذه لا تكون عشوائية، بل يجب أن يخضع هذا اللفظ إلى جملة من الضوابط تمنحه الدلالة الاصطلاحية وأهمّها:

"- ألاّ تجانب دلالة المصطلح مفهومه العلمي، وهو ما يعبّر عنه بالدّقة العلمية.

- ألاّ تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللّغوية، وهو ما يعبّر عنه بالدّقة اللّغوية، أي أن يؤديّ المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن يكون هذا المصطلح سليما من الناحية اللغوية معنى ومبنى"[199]. كما لا يشترط في هذا اللفظ أن يشير إلى كل ما يتعلّق بالمفهوم، وأن يكون مختصراً قدر الإمكان حتى يضمن الشيوع والتداول.

ج- التعريف: يقول عبد الرحمان بدوي: "التعريف ويسمى أيضاً في كتب المنطق العربية القديمة: القول الشارح، هو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء، مميّزاً عما عداه، وهو إذن والشيء المعرّف سواء، إذ هما تعبيران أحدهما موجز، والأخر مفصّل عن شيء واحد بالذات"[200]. ومن ثمّ

---

[199] – ممدوح خسارة، إشكالية الدّقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، ع7، 1994، ص41.

[200] – عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج1، ص 423، 424.

فالتعريف يعتبر المدخل الأساسي الذي يميّز المصطلح ويخصّصه ويحدّد مفهومه بعيداً عن الغموض والالتباس، في حين تلعب الوسائل الصرفية التي تعتمد في وضع المصطلحات دورا آخر في الإحالة إلى مفهومه بشكل غير مباشر. و للإشارة فإنّ التعريف قد يختلف في دقته تماشياً مع المستوى الفكري للفئة التي يستهدفها (طلاب، أساتذة، مترجمين، عامة الناس...)، كما يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية يلخصها جواد سماعنة فيما يلي:

"- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

- تعريف المصطلح مفهومياً.

- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح، وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما"[201]، لأنّ المعروف أنّ نشأة المفهوم تسبق المصطلح، ومن ثمّ فإنّ الإحاطة الشاملة بمضامين المفهوم تضمن لنا إيجاد التسمية المناسبة له.

5- وظائف المصطلح في بناء المعرفة العلمية: يشكل المصطلح بالنسبة للمعرفة العلمية حجر الأساس الّذي تقوم عليه، ولهذا فهو يمدّها بالمستويات القاعدية التي ترتكز عليها، أي أنّه في هذه الحالة يقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

أ -**الوظيفة التأسيسية:** إنّ المعرفة العلمية بكلّ أشكالها واتجاهاتها لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال أن تستغني عن المصطلحات، لأنّ هذه الأخيرة تعكس المدى الذي وصلت إليه باعتبارها المؤطر الأول للمفاهيم والأفكار والرؤى التي تتبناها، أو تنتجها هذه التيارات المعرفية، ومن ثمّ فإنّ المصطلح هو الذي يصنع العلم والمعرفة فإذا غابت المصطلحات غابت

– جواد سماعنة، المعجم العلمي المختّص (المنهج والمصطلح)،مجلة مجمع دمشق، م85، 2000، ص 979. [201]

المفاهيم التي يعبر عنها، كما أنّ انتظامها وتناسقها سيؤدي بالضرورة إلى انتظام المعارف التي ترتبط بها، لأنّهما كلّ متكامل لا قيمة لأحدهما في غياب الآخر. يقول فوستر: "لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلاّ إذا احتوت على أنساق مفهومية، ولا يمكنها ذلك إلاّ إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية"[202]، وعلى ضوء ذلك فإنّ المصطلح ليس مجرد علامة لسانية فقط، إنّه وعاء المعارف البشرية التي لا تنتظم ولا تبوّب إلاّ فيه، كما أنّه قناة التواصل بين أهل التخصص، وبين غيرهم من مستهلكي المصطلحات، فهو من هذا الباب المؤسس الأول للمعرفة العلمية بدون منازع.

ب- **الوظيفة التقييدية:** إنّ المصطلحات تمثّل الوجه المادّي للمفاهيم العلمية التي تتكفّل بضبطها وتقييدها، ونظراً لأهميتها الكبيرة فقد اهتم القدماء والمحدثون بجمعها وتصنيفها لأنّها السبيل الأول للإحاطة بالعلوم والمعارف، يقول التهانوي: "إنّ لكل علم اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يعلم لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى انفهامه دليلاً"[203]، ولهذا كثيراً ما نلمس في التعاريف التي تناولت تحديد مفهوم "المصطلح" إشارة إلى مجموع الوظائف اللسانية التي يخدم من خلالها المعرفة العلمية بتنوع مشاربها، والتي تتلخص في وظيفتين رئيسيتين:

- **التسمية:** يعرفه حجازي على هذا الأساس فيقول: "المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس يكون **تسمية** حصرية – تسمية لشيء- ويكون منظماً في نسق"[204]. وكان قبله الجرجاني

202– علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية: ص72

2– محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: عي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان،1997، ص1

204– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص 12.

قد أشار إلى نفس الوظيفة حين قال: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على **تسمية** شئ بعد نقله عن موضعه..."[205].

- **الإحالة:** باعتبار أنّ المصطلحات دورها الأساسي يتمثل في الإحالة إلى مفاهيم معينة فهي "وحدات لسانية أو غير لسانية تحيل على مفاهيم أو أشياء خاصة بمجال معرفة، أو بنشاط إنساني"[206].

ثانيا: المصطحات ولغات التخصص:

1- الفرق بين المصطلحية ولغات التخصص:

إنّ المفهوم اللساني الذي يحدّد ماهية اللغة كظاهرة بشرية لا يحصرها في المجال الإفرادي فقط، وإنّما يجعلها تمتد أكثر لتشمل كلّ أنواع العلاقات الرابطة بينها، تماشياً مع الضوابط النّسقية وقوانين الاستعمال والتواصل التي تحكمها في حدود لغة معيّنة. ولأنّ المصطلحية لا تعدو أن تكون مجرّد قائمة من المصطلحات التي ترتبط بمنظومة مفهومية محدّدة فإنه يتبيّن لنا بشكل واضح أنّ الفرق كبير بينها وبين لغات التخصص، على الرّغم من أنّهما مفهومان متمايزان، ومتقاربان في أن واحد ومع ذلك لا تحتاجان إلى جهد كبير لتحديد نقاط التقاطع و الاختلاف التي تضع حدوداً فاصلة بينهما. من هذا المنظور تعرّف مصطلحية علم من العلوم بأنّها: "كلمات خاصة يتم الاصطلاح عليها لنقل مفاهيم دقيقة في مجالات علمية محدّدة، فكلّ علم أو تخصص علمي أو تقني يعرف بجهازه المصطلحي المحدّد الخاص بموضوعه أو أهدافه ورؤاه العلمية المستقبلية"[207]. مما يعني أنّ لغات التخصص أعمّ وأوسع من المصطلحية التي هي في الأصل جزء لا يتجزأ منها كونها لا تنحصر في مجرد قائمة

---

205 – علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات،، ص2

206 – علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص67

207 – بشير ابرير، الخطاب العلمي وبعض خصوصياته، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، ع6، ديسمبر 2007 ، ص224

أو مدوّنة من المصطلحات التي تحدد مفاهيم علم معين، كما أنّ المصطلحات وحدها في شكلها الإفرادي لا تكفي لأن تبني لغة باعتبار أنّ كل لغة متخصصة تتميّز بخصائص صرفية ونحوية هي في الأصل مأخوذة من اللغة العامة أو اللغة المشتركة ولذا لا يجب "اختزال مفهوم اللغة الخاصة في قائمة مصطلحات، لأنّ اللغة الخاصة تستخدم تسميات (المصطلحات) بما فيها الرموز غير اللسانية في أقوال توظف الوسائل العادية للغات الطبيعية"[208]، فلغة المصطلح هي جزء من هذه اللغة الخاصة بكلّ مميزاتها الصرفية والتركيبية إذ "أنّ مصطلحات كثيرة تتكوّن في داخل لغة التخصص، وبعضها ينتقل إلى اللغة العامة، ولكنّ الخصائص الصرفية والنحوية لا تتكوّن إلاّ في اللغة العامة ويختار بعضها فقط لتلبية متطلبات التخصص"[209].

خلاصة القول أنّ لغات التخصص أعمّ وأشمل من المصطلحية التي تعدّ أحد أهم عناصرها لأنّها تشكل في بعض مناحيها واحداً من مستوياتها الأساسية هو المستوى المعجمي الذي لا بدّ أن يتكتّل مع مستويات لغوية أخرى (المستوى الصرفي والتركيبي) كي يصحّ أن نقول أنّنا بصدد الحديث عن لغة تخصص في أوضح وأشمل صورة.

2- علاقة المصطلح بلغات التخصص:

إنّ المعرفة العلمية مهما كان اتجاهها وهدفها لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال أن تستغني عن المصطلحات فهي مفاتيح العلوم كما عرفها العرب قديماً. لأنّها المسؤول الأول عن تحديد وتأطير المفاهيم والتصورات. من هذا المنطلق فإنّ كلّ التخصصات العلمية والمعرفية تنشئ لنفسها معاجم خاصة بها تضم كلّ مصطلحاتها، وتكون موازية لمنظومتها المفهومية بشكل دقيق لأنّ شعارها هو أحادية المفهوم إزاء أحادية الدلالة، ومن هنا

1- Les Langues spécialisées. Lerat, de France ,Paris p21, coll. linguistique nouvelle, presses universitaires

209 – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص14

يمكن القول بأنّ المصطلح هو قوام اللغة المتّخصصة والعلامة التي تميّزها، باعتبار أنّ "الخطاب العلمي حدث لغوي، ومنتوج معرفي متخصص يشمل ترسانة من المفاهيم الخاصة بميدان معرفي معيّن، والمصطلحات اللغوية الواصفة، الشارحة لتلك المفاهيم، الضابطة لها، المحدّدة لها، الدالة عليها"[210]. لهذا السبب كثيراً ما تصنّف النصوص العلمية حسب درجة تخصصها إلى قسمين أساسيين هما:

- النّص العلمي المتّخصص: يكون هذا النوع من النصوص غنياً بالمصطلحات العلمية المتخصصة التي لا نجد شروحا وتوضيحات لها إلاّ في المعاجم المتخصصة، ومن النادر جداً أن نعثر عليها في ثنايا المعاجم العامة، لأنّها تكون موجهة إلى فئة محدّدة هي الفئة المتخصصة في مجال علميّ معين.

- النّص العلمي غير المتّخصص: يعتمد فيه على أسلوب سهل ومبسط غايته الشرح والتوضيح لأجل تعميم المعارف العلمية بأيسر السبل، وهو من هذا المنطلق يتضمن كماً من المصطلحات العلمية التي تتصل بالحياة اليومية، مرفوقة بالشروح المبسطة والتوضيحات لأنّها تخدم أهدافاً وغايات تربوية تعليمية.

انطلاقاً ممّا تمّ عرضه يمكن القول بأنّ العلاقة التأثيرية بين المصطلح العلمي ولغة التخصص هي علاقة متبادلة، ذلك أنّ نوعية المصطلح ودرجة تخصصه هي المسؤولة عن تحديد نوعية النصوص العلمية التي يرد فيها، كما أنّ نوعية لغة التخصص في حدّ ذاتها تفرض إدارج مصطلحات معينة في صلب نصوصها، والتي بدونها لا يمكن أن نتبيّن المحاور العلمية التي تعالجها هذه النصوص. فالمصطلح الطبي مثلاً لا يرد إلا في سياق نص طبيّ أي ضمن إطار لغة تخصص محدّدة هي اللغة الطبية ...

[210]– بشير إبرير، الخطاب العلمي وبعض خصوصياته، ص206.

3- حركية المصطلح المتخصص: (انتقاله من المعجم العام إلى الخاص والعكس):

إنّ حديثنا عن حركية المصطلح العلمي وانتقاله من المعجم العام إلى المعجم الخاص أو العكس يقتضي منّا الإشارة السريعة إلى نقطة أساسية تدخل ضمن هذا المحور، هي علاقة اللغة الخاصة باللغة العامة، ذلك أنّ لغة التخصص هي لغة متفرّعة عن اللغة العامة شأنها في ذلك شأن اللغة الشعرية واللغة التقنية وغيرها... ومن ثمّ فإنّ "نسق اللغة الخاصة يشكل امتداداً لنسق اللغة الطبيعية واستمراراً له، وأنّ الاختلاف بين هاتين اللغتين في المستوى المعجمي، وفي بعض الأشكال التعبيرية لا ينبغي أن يحجب عن أنظارنا حقيقة ذاك الامتداد وتلك الاستمرارية، فمصطلحات علم ما كيف ما كانت طبيعتها تستعمل في نصوص باللغة الطبيعية، والمضمون العلمي الواحد يوصف بالضرورة بلغات مختلفة باختلاف لغات الواصفين"[211]، لكنّها في مطلق الأحوال لا تخرج عن نطاق اللغة الطبيعية المشتركة التي يتعامل بها الناس في حياتهم اليومية، غير أنّ لغات التخصص تقوم في بناء مدونتها بعملية انتقائية من مجموع الرصيد اللغوي العام، أي أنّها تلجأ إلى الذخيرة الإفرادية المتداولة، وتختار منها ما تجده مناسباً لتحديد المفاهيم العلمية المراد تسميتها. لكن هذا لا يعني أنّ كل المصطلحات التي نجدها في لغات التخصص تعود إلى أصول لغوية مبثوثة في اللّغة العامة فقد تكون غير ذلك تماماً. عن هذا يقول المسدّي: "كلّ علم يصطنع لنفسه معجماً خاصاً، فلو تتبعت كشفه الاصطلاحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة التي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظاً وفيراً من ألفاظ العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللّسان، وما منه وارد فإنّما ينفصل في الدلالة عماّ هو شائع انفصالاً لا يبقى معه إلاّ التواتر في الشكل الأدائي"[212]،

---

211 – علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص45

212– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، ص 12.

أي في صورتها الخارجية المنطوقة أو المكتوبة و في هذه الحالة يظهر هذا النوع من المصطلحات في حالتين مختلفتين:

- قد تبقى محافظة على معناها اللغوي العام (القديم) ودلالتها الاصطلاحية الجديدة في وقت واحد، ويبقى السياق اللغوي الذي ترد فيه هو الكفيل بتحديد المعنى المقصود. مثال ذلك كلمة (تاج) فهي ككلمة عامة تعني ما يوضع على الرأس للفخامة، وهي كمصطلح صحيّ موظف في اللّغة الطبية وبالتحديد في ميدان طب الأسنان تعني "الغشاء المعدني الذي يستعمل لتغطية السن بهدف دعمها وتقويتها"[213]، ومن ثمّ فإنّ الدلالتين معاً تبقيان متعايشتين في المعجم العام، وفي المعجم الخاص في وقت واحد.

-أماّ في الحالة الثانية فقد تتغلب دلالتها الاصطلاحية على استعمالها اللغوي العام فيضيع هذا الأخير وتبقى الدلالة الجديدة في حالة استقرار مرحلي، أي أنّ "الأصل اللغوي للمصطلح يتضاءل بمضي الوقت لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله"[214]. وهذا النوع من المصطلحات كثير الشيوع في اللغة العربية وأمثلته كثيرة منها: (الهاتف، الصلاة، البريد...). وعلى هذا الأساس لا تكتسي هذه المصطلحات حلّة الألفاظ أو الكلمات العامة التي يتداولها الناس في حياتهم وتعاملاتهم اليومية، بل تبقى محافظة على طابعها الاصطلاحي "وغالباً ما يحدث ذلك في المفاهيم التي تكون لها صلة قوية بالمجتمع البشري سواء أكانت ذات طبيعة فكرية أم تقنية"[215]، وعندما نبحث عن هذه المصطلحات كمداخل معجمية عامة نجدها معرّفة بطريقة بسيطة تقرّبها من القارئ العام، بينما تكون أكثر تحديدا ودقة وعمقا في المعجم المتخصص الذّي يوجه عادة إلى أهل الاختصاص.

---

[213]– علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص 36

[214]– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.

[215]– المرجع السابق، ص 37.

نخلص من كلّ ما قلناه سابقاً أنّ تفاعل المعجمين العام والخاص هو تفاعل دائم ومستمر طالما كانت العلوم والمعارف في تماس مباشر مع الحاجات والانشغالات البشرية الدائمة.

4- موقع المصطلح في لغات التخصص:

يحتل المصطلح في لغات التخصص موقعاً هاماً باعتباره أبرز علامة تميّز السياقات اللغوية الخاصة عن السياقات اللغوية العامة. من هنا فإنّ اللغة الخاصة مادامت لغة فرعية انبثقت عن اللغة العامة فإنّها تخضع هي الأخرى إلى ثلاثة مستويات متكاملة يلعب المصطلح في كلّ منها دورا متميزاً وهي على التوالي:

أ- **المستوى المعجمي:** يمثل المصطلح في لغات التخصص الجانب المعجمي باعتبار أنّ هذه الأخيرة تعتمد في أصل وجودها على الذخيرة اللفظية التي تتمتع بها اللغة العامة، غير أنّ هذا المستوى يتميز بطابع خاص في مجال التعبير الاصطلاحي، تتجلى فيه كلّ الخصائص المصطلحية التي أشرنا إليها سابقا.

ب- **المستوى الدلالي:** إنّ الشعار الأول الذي تهدف لغات التخصص إلى تحقيقه هو مبدأ "الأحادية الدلالية" التي يجب أن يكون بين القطبين الأساسين في العملية الاصطلاحية، ونعني بذلك المدلولات أي المفاهيم العلمية، والدوال أي المصطلحات المرتبطة بها، والمدقق في طبيعة التعبير الاصطلاحي المتخصص يجد أنّ نوعاً تعبيرياً خاصاً يطغى عليه وهو ما يعرف ب"البعد الإستعاري للغات التخصص" إذ تعتمد في بناء مصطلحاتها على نسبة كبيرة من هذا الطابع الأسلوبي الخاص، و"إذا كانت المشابهة أحد أبرز معتمدات البناءات المجازية النظرية بصفة عامة، فإنّ هذه الخاصية تشكل أسّ كل الاستعارات في اللّغة الخاصة،

بل إنّها أصل التصور العلمي لموضوعات البحث"[216]، لذا كان المجاز وسيلة توليدية هامة تعمل على تقوية وتجسيد الدلالة الاصطلاحية، في هذا السياق يضرب الدكتور "جميل الملائكة" مثالاً توضيحياً يكشف من خلاله عن العلاقة المجازية التي يبنى على أساسها المصطلح المتخصص، والتي يراها تمنح الاصطلاح العلمي إمكانيات تعبيرية واسعة، يقول: "مصطلح (ممتص الصدمات) هو ترجمة حرفية للمصطلح الانجليزي، فيه أيضاً استعمال مجازي لأنّه ليس في هذا الجهاز أيّ نوع من الامتصاص، وهو في الحقيقة يخفّف الصدمة ولا يمتصها، ولكنّه سمي هكذا من باب المجاز وفي التسمية تقوية للمعنى"[217]. مع التذكير بأنّ هذه البناءات الإستعارية لا تهدف إلى تحقيق غايات جمالية، وإنّما هي ذات أبعاد دلالية مفهومية.

ج - **المستوى السياقي:** نعني بالسياق العبارة أو التركيب الذي يرد فيه المصطلح داخل النصوص العلمية المتخصصة، وتماشياً مع طابع السياق التخصصي فإنّ هذا الأخير ثلاثة أنماط رئيسية هي:

- السياق الوصفي: يغلب عليه النمط الإخباري الوصفي الذي ينطلق في هذه السياقات من الكلام المتداول ليصل إلى مستوى التعبير الاصطلاحي.

- السياق الحدّي: وفيه يكون المصطلح هو المقصود بالتعريف والوصف.

- السياق الميتاوصفي: يركز فيه على وصف البنية اللّفظية للمصطلح، أي "وصف لفظ المصطلح من الناحية الصرفية، أو على شكل ما يحيل عليه، أو على

216– علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص63.

2– جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، اللغة العربية والوعي القومي، معهد البحوث والدراسات الصوتية ، بيروت، افريل1984، ط1، ص237.

كيفية استعماله، أو على علاقته بغيره من المصطلحات الأخرى، أو على سبب وضعه دون غيره"[218].

نخلص في الأخير إلى القول بأنّ تمثل المصطلح في النّص المتخصص هو صورة عن تحرك وحدة معجمية ذات طابع متخصص داخل سياقات علمية، ممّا يفرض عليها الخضوع لكلّ ما يتطلبه البناء التركيبي الخاص والعام الذي يرد فيه.

5- مشاكل لغات التخصص (المترتبة عن المصطلح): إنّ المشاكل اللغوية التي تعترض المصطلح تظهر عواقبها على لغات التخصص بشكل مباشر، لأنّها تمسّ مفاهيمها بالدرجة الأولى فتعيق وصولها إلى المعنيين بها، من هذا المنطلق سنركز على ظاهرتين متقاربتين متعرّضين إلى أهم آثارهما على لغات التخصص وهما:

أ- **الترادف (التعدّد المصطلحي):** يقصد بالترادف في اللغة العربية دلالة لفظتين أو أكثر على معنى واحد، وعلى الرغم من أنّها ظاهرة تعكس ثراء اللغة لكنّها من ناحية أخرى ظاهرة ترفضها لغات التخصص لما لها من آثار سلبية على صعيد الاتصال العلمي، في هذا السياق "حدّد فيلبر أسباب نشأة المترادفات في لغة العلوم في خمسة أسباب هي:

- تعدّد التسميات بتعدّد الخصائص المفهومية أو الوظيفية للمصطلح.
- استعمال مصطلح مقترض إلى جانب مصطلح محليّ.
- تسمية المفهوم باسم مبدعه، أو باسم موطنه الأصلي، ثمّ تسميته بإحدى خصائصه.
- اختلاف مسالك التسمية وتنوّعها، حيث يسمى المفهوم تارة بعلامة لغوية، وأخرى بعلامة رمزية.

[218] – علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية ، ص64.

- تسمية المفهوم بلفظ موّلد توليداً صورياً، وفي أحيان أخرى بلفظ موّلد توليداً دلاليا"[219]، وأياً كانت الأسباب التي تؤدي إلى بروز ظاهرة المترادفات المصطلحية في لغات التخصص، فإنّها تبقى تشكل عقبة كبيرة في مسارات التواصل العلمي، ولهذا يرى علي القاسمي بأنّها "نعمة ونقمة في آن واحد فهي نعمة إذا استعملت للتفريق بين المفاهيم المتقاربة، وتعتبر نقمة إذا وضع عدد منها مقابلاً للمفهوم التقني الواحد، مماّ يؤدي إلى اختلاف الاستعمال وتعدده"[220]، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ هذا لا يعني أنّه مبدأ مقبول في لغات التخصص، لأنّنا لو أخذنا به فإنّنا سنواجه عقبات كثيرة تتجلى في تشعب المفاهيم العلمية واختلاطها ببعضها البعض. مماّ يعني عدم إمكانية بناء لغة علمية موحدة أساسها هو مبدأ أحادية الدلالة التي تفرض أن يكون لكلّ مفهوم مصطلح واحد يدلّ عليه.

إنّ مشكلة الترادف – زيادة على الأسباب التي سبقت الإشارة إليها - تظهر بصورة واضحة في اللغة العربية لأنّ الأمر يتعلّق بقضية ترجمة المصطلح العلمي وليس بقضية الوضع، أي في قضية وضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، و من ثمّ تتفاقم هذه المشكلة عندنا لعدّة أسباب أهمها:

- تعدّد اللغات التي تشكل مورداً تأخذ منه اللغة العربية حاجتها في مجال التعبير الاصطلاحي، ونعني بذلك تحديداً اللغتين (الفرنسية والإنجليزية).

- تعدّد الهيئات التي تتولّى عملية توفير المقابلات العربية المناسبة للمصطلح الأجنبي. وهذا يؤدّي بالضرورة إلى تعدّد

219– زكريا أرسلان، الترادف المصطلحي النحوي، دراسات مصطلحية ، مكتب تنسيق الرباط، ع1، 2006،ص66.

220– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ط2، ص76.

التسميات، ممّا سيخلق ما أسماه "محمود فهمي حجازي" ب"الحاجز الاتصالي" بين أهل الاختصاص في حدّ ذاتهم، ويتمظهر هذا الحاجز بشكل واضح عندما "يعمد بعض المتخصصين التزيّد في استخدام المصطلحات على نحو تراكمي، فتصبح عملية الكلام غير مؤديّة لهدفها الاتصالي، ظناً منهم أنّ استخدام المصطلحات على هذا النحو يعطيهم مكانة وقوّة"[221]، مع أنّ ذلك يتنافى مع مبدأ الأحادية الدلالية إذ يظهر في هذه الحالة تعدّد مصطلحي إزاء مفهوم واحد ليس على مستوى التخصصات العلمية والتّقنية وحدها، بل حتى على مستوى التخصصات اللغوية في حدّ ذاتها، يورد "جميل الملائكة" نموذجاً عن هذا الزخم المصطلحي فيقول: "لقد شاركت منذ أمد قريب في ندوة عقدت في بلد عربي لتدارس بعض مشاكل إدخال اللغة العربية في هذا الجهاز المشهور المدعو بالإنجليزية Computer، إذ لم يتجاوز عدد المشاركين بضعة عشر عضواً من ثمانية أقطار عربية، كان مما يدعو إلى العجب والأسف حقاً أنّ الأسماء المختلفة التي عبّر بها المشاركون عن هذا الجهاز شملت: (الحاسب الإلكتروني) و(العقل الإلكتروني)، و(الحاسبة الإلكترونية) و(المحساب) و(النّظامة) و(الحسّابة) و(الحُسّابة) و(المحسبة) و(الحاسوب) و(الحيسوب) و(الكمبيوتر). لقد كان ثمّة اختلاف في بعض هذه التسميات حتى في القطر الواحد"[222]. لأنّ المدقق في هذه المقابلات يجد أن مفهومها مختلف، وما اتفقت منها في الدلالة (الحساب) اختلفت في صيغتها الصرفية (اسم فاعل، صيغة مبالغة...)، ومعنى ذلك أنّ التعدّد لا يقف عند حدّ المفهوم فقط، وإنّما يتعلق أيضا بالصيغة الصرفية التي تؤطر المصطلح أو الآلية المعتمدة في نقل المصطلح الأجنبي (الترجمة أو التعريب).

---

[221] . محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص206.

[222] – جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، ص229.

إنّ مشكلة التعدّد المصطلحي هي شكل من أشكال عدم الاتفاق أي عدم الاصطلاح بين الهيئات التي تكفّلت بمهمة استيراد المصطلح الأجنبي، وتهيئته للاستخدام العربي ممّا سينعكس سلباً على جماعة المستعملين، ومنهم العامة الذين يفضلون استخدام المصطلح الأصلي (الأجنبي) في انتظار اتفاق المتخصصين على وضع المقابل المناسب.

ب - الاشتراك اللفظي: يميّز علماء المعاجم بين نوعين من التعدّد الذي يطبع المداخل المعجمية، "إذ يتعلّق الأمر بصيغة الكلمة فالدلالتان المختلفتان لصيغة واحدة هما كلمتان مختلفتان في إطار المشترك اللفظي، ومن ثمّ يكون لهما مدخلان مختلفان في المعجم، لكنّهما في إطار تعدّد المعنى يكون لهما مدخل واحد يتوقف على تحديد المعنى المعجمي لكلّ منها في سياقات مختلفة"[223]. على هذا الأساس تعتبر ظاهرة الاشتراك اللفظي وجهاً من وجوه التغيّر الدلالي المستمر الذي تشهده الألفاظ بما تمتاز به من طواعية، ومرونة تمنحها الحق في التعبير عن المفاهيم المستحدثة في صيغة لغوية واحدة، كلّما استدعت الحاجة ذلك، ولذا فإنّ اللغة العلمية أحوج إلى هذه الوسيلة من غيرها، لأنّ حركة العلم في تجدّد مستمر، وهذا الوضع يفرض مسألة أساسية هي أنّه لا يمكن أن يختص كل ميدان علمي بألفاظ خاصة به، لأنّ الذخيرة اللغوية مهما بلغ ثراؤها تبقى دائما قاصرة على الإحاطة بالمفاهيم والمعارف المتدفّقة بتعدّدها، وتشعبّها، وتزايدها الدائم، ولذا فكثيراً ما نجد قالباً لغوياً واحداً تستثمره ميادين علمية مختلفة شرط أن يكون هذا القالب اللّغوي المشترك (المصطلح) حاملاً لدلالة مغايرة في كلّ ميدان يدخل حيّزه، بينما من النادر جداً أن نجد هذه الظاهرة في إطار حقل علمي واحد لأنّ ذلك مدعى للخلط والالتباس.

---

[223] –حلمي خليل، دراسات في اللغة والمعاجم، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص482 .